

## وزير الخارجية الفرنسي في الجزائر لترميم شرخ صفقة صوفي بترونين

الجزائر منزعة من تداخل الأطراف الإقليمية على حساب دورها في أزمة مالي



طاهر بلدي

يُجري وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان، زيارة إلى الجزائر ستكون مناسبة لرأب الصدع الذي خلفته صفقة الرهينة الفرنسية الأخيرة في العالم صوفي بترونين، والذي جرى إطلاق سراحها مقابل فدية مالية وإطلاق سراح عناصر جهادية وهو ما ترفضه الجزائر.

الجزائر - حلّ رئيس الدبلوماسية الفرنسية جان إيف لودريان، بالجزائر في زيارة هي الثالثة من نوعها منذ الانتخبات الرئاسية التي أفرزت عبدالمجيد تبون رئيسا للبلاد، لكنها حملت هذه المرة طابعا استثنائيا خلفته صفقة صوفي بترونين، التي تجاهلت المصالح الجزائرية في المنطقة. ويؤدي لودريان زيارته إلى الجزائر حاملا معه العديد من الملفات الهامة والمشاركة خاصة في ما يتعلق بالأزمة الليبية وتطورات الوضع في مالي. وجاءت الزيارة أياما قليلة بعد صفقة صوفي بترونين، التي أفضت إلى تحرير عدد من الرعايا الفرنسيين والغربيين، كانوا بجوزة جماعات جهادية في مالي، وذلك مقابل فدية قدرت بنحو عشرة ملايين يورو، وإطلاق سراح نحو 200 عنصر من المسلحين الإسلاميين الذين كانوا في قبضة السلطات المالية.

وشكلت الصفقة ضربة قوية للتقارب الجزائري - الفرنسي في الآونة الأخيرة، على اعتبار أنه تم تجاهل مصالحها (الجزائر) الأمنية في المنطقة. فإطلاق سراح العدد المذكور من الجهاديين يشكل عينا جديدا على جهودها في الحرب على الإرهاب التي تخوضها على الشريط الحدودي الجنوبي. ولا تزال الدبلوماسية الجزائرية تعتبر تقديم الفدية للجماعات الإرهابية إسهاما في تغذية النشاط الإرهابي في المنطقة والعالم عموما، كما أن التفاوض مع تلك الجماعات يدعو لحماية أرواح الضحايا هو شكل من أشكال التطبيع معها والخضوع لمطالبها.

وذكر مصدر فرنسي بشأن تفاصيل الصفقة المذكورة، أن "عملية إطلاق سراح الرهينة الفرنسية الأخيرة في العالم صوفي بترونين، والتي كانت بقبضة الجهاديين في مالي أتت بعد أن تم دفع صفقة تحرير زعيم المعارضة في البلاد سومايلا سيسي وهينتين إيطاليتين وتوسيعها لتشملها". وأضاف أن "الارتباك الذي ظهر في عملية تحرير الرهائن وتأخر وصولهم

إلى باماكو سببه تأخر وصول آخر دفعة من سجناء تنظيم القاعدة المخرج عنهم من سجون الحكومة المالية إلى شمال البلاد، وإلى مهلة طلبها التنظيم مدتها ثلاثة أيام لإخفائهم، وأن التنظيم سيستفيد من هذه العملية لأن معظم المحررين من السجون المالية ليسوا من الجهاديين".

ولكن مصدرا متابعيا ذكر أن "الإدارة الأميركية اعترضت على تحرير أحد الجهاديين الضالعين في تفجيرات بدولة بوركينا فاسو، الأمر الذي أدى إلى تأخير الصفقة"، لكن في المقابل لم تتم الإشارة إلى المبلغ المالي الذي دفع كدفية لتلك المجموعات.

وظل الملفان الليبي والمالي يشكلان هاجسا حقيقيا لقيادتي البلدين، حيث كانا محور اتصالات دائمة بين الرئيسين إيمانويل ماكرون وعبدالمجيد تبون في العديد من المرات، كما تم تداولهما في الزيارة التي قادتها لودريان إلى الجزائر خلال المراتن الماضيتين.

ويبدو أن المسار المستجد في الأزمة الليبية، وتوجه أطراف الصراع إلى بلورة حل سياسي، قد أثار اهتمام

إلى باماكو سببه تأخر وصول آخر دفعة من سجناء تنظيم القاعدة المخرج عنهم من سجون الحكومة المالية إلى شمال البلاد، وإلى مهلة طلبها التنظيم مدتها ثلاثة أيام لإخفائهم، وأن التنظيم سيستفيد من هذه العملية لأن معظم المحررين من السجون المالية ليسوا من الجهاديين".

ولا يستبعد أن تكون زيارة لودريان إلى الجزائر فاتحة جولة إلى المنطقة بغرض تهيئة المناخ لتنظيم اجتماع لدول الجوار. ويتوقع أن يزور هذه البلدان قريبا خاصة بعد إشارة وزارة الخارجية التونسية إلى زيارة لودريان الأسبوع المقبل إلى تونس.

وصرح وزير الخارجية الفرنسي أمام برلمان بلاده "لدينا قنوات نقاش تاريخية وأفكر في تونس والجزائر ومصر وتشاد والنيجر وكذلك السودان قلبا،

محاولات لإعادة الدفء للعلاقات الجزائرية الفرنسية

وللممكن من تنظيم اجتماع لجزائر ليبيا يمكن أن يواكب العملية المسماة عملية برلين".

وعبرت الجزائر في أكثر من مناسبة على لسان مسؤوليها الكبار وعلى رأسهم الرئيس تبون، عن مخاوفها من تنامي مخاطر عدم الاستقرار على حدودها وتحاول إعادة تفعيل دورها على الساحة الدبلوماسية الإقليمية عبر المساهمة المباشرة في إيجاد حلول لازمة لليبيا ومالي.

ولكن الرؤية غير المتوافقة بين الجزائريين والفرنسيين في البلدين الحدوديين، عطلت بلورة مقاربة متطابقة رغم التقارب والاتصالات المستمرة بينهما، لاسيما مع بروز نوايا فرنسية لسحب البساط من تحت الجزائر في الأزمة المالية، بدأت بوادرها تظهر منذ إسقاط الجيش الفرنسي لزعيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، الجزائري أبو مصعب عبد الوهيد (عبدالمالك دروكال) على الأراضي المالية دون إشراك الجزائر، ثم صفقة صوفي بترونين.

والمشكلة في الأزمة الليبية هي أنها "أدخلتها إلى الساحة السياسية"، مذكرا بـ"قيام وزير الداخلية السابق ماتيو سالفيني والسياسية جيورجيا ميلوني، اللذين كانت لدهما مسؤوليات مؤسساتية، بهذا الأمر دون وعي، مما يعرض عمل المخابرات والسلك الدبلوماسي للخطر".

وأوضح الوزير الإيطالي أنه "لا مجال للقول: إذا حاربتكم بعض الأشخاص فسنعيد إليكم مواطنكم"، في إشارة منه على ما يبدو إلى ما أثارته وسائل إعلام إيطالية حول ربط إطلاق البحارة بالإفراج عن أربعة لبيين محكوم عليهم بالسجن 30 عاما في إيطاليا بعد إدانتهم بالانتحار بالبنش.

ويواجه دي مايو ضغوطا داخلية قوية حول قضية البحارة حيث نظمت أسر الصيادين وفضة احتجاجية الأربعم أمام البرلمان بالعاصمة روما، انضم إليها زعيم حزب الرابطة المعارض، ماتيو سالفيني ونواب بالحزب.

وتأتي هذه التطورات في وقت تتدهور فيه علاقة الجيش الليبي بروما وذلك بعد دعم الأخيرة بطريقة غير معلنة لحكومة الوفاق، وأجته الإسلاميين بالرغم من تحركات إيطاليا لحلحلة الملف الليبي.

## هل تتوسط روسيا لإنقاذ البحارة الإيطاليين في ليبيا

روما - قال وزير الخارجية الإيطالي لويجي دي مايو إنه تحدث مع نظيره الروسي سيرجي لافروف بشأن البحارة الإيطاليين المحتجزين في شرق ليبيا، في خطوة يرى مراقبون أنها تؤشر على استعانة روما بموسكو لتحسين علاقاتها مع الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر والاستعادة بحاريها.

ونقلت وكالة أكي الإيطالية عن دي مايو قوله "تناولت مسألة احتجاز بحارة إيطاليين منذ سبتمبر الماضي في بنغازي مع الوزير سيرجي لافروف وأخبرته بأن ما يحدث غير مقبول".

وكانت دورية ليبية قد اقتربت في الأول من سبتمبر الماضي من زورقين إيطاليين، على متنهما 18 صبانا تم اتهامهم بالصيد في المياه الليبية ليتم نقلهم في مرحلة ثانية إلى مدينة بنغازي تمهيدا لمحاكمتهم.

وأضاف وزير الخارجية الإيطالي في مقابلة مع جريدة "الريبوليكا" أنه "إذا انتهك شخص ما مياهنا الإقليمية معلنة ذاتيا، فليس من المفترض أن يوجد أي احتجاز".

وتأتي هذه التصريحات في وقت يؤدي فيه رئيس الدبلوماسية الإيطالية زيارة إلى روسيا يمثل الملف الليبي محورها الأساسي، وذلك في وقت يواجه فيه دي مايو انتقادات لاذعة داخليا بسبب عدم تحركه بشأن البحارة المحتجزين في بنغازي.

وفي هذا الصدد، انتقد الوزير الإيطالي المعارضة مع هذه القضية مشيرا إلى أنها "أدخلتها إلى الساحة السياسية"، مذكرا بـ"قيام وزير الداخلية السابق ماتيو سالفيني والسياسية جيورجيا ميلوني، اللذين كانت لدهما مسؤوليات مؤسساتية، بهذا الأمر دون وعي، مما يعرض عمل المخابرات والسلك الدبلوماسي للخطر".

وأوضح الوزير الإيطالي أنه "لا مجال للقول: إذا حاربتكم بعض الأشخاص فسنعيد إليكم مواطنكم"، في إشارة منه على ما يبدو إلى ما أثارته وسائل إعلام إيطالية حول ربط إطلاق البحارة بالإفراج عن أربعة لبيين محكوم عليهم بالسجن 30 عاما في إيطاليا بعد إدانتهم بالانتحار بالبنش.

ويواجه دي مايو ضغوطا داخلية قوية حول قضية البحارة حيث نظمت أسر الصيادين وفضة احتجاجية الأربعم أمام البرلمان بالعاصمة روما، انضم إليها زعيم حزب الرابطة المعارض، ماتيو سالفيني ونواب بالحزب.

وتأتي هذه التطورات في وقت تتدهور فيه علاقة الجيش الليبي بروما وذلك بعد دعم الأخيرة بطريقة غير معلنة لحكومة الوفاق، وأجته الإسلاميين بالرغم من تحركات إيطاليا لحلحلة الملف الليبي.

## المشيبي يوسع مشاوراته مع الأحزاب تفاديا لارتفانه للنهضة وقلب تونس

رئيس الحكومة التونسية يجري محادثات مع الكتلة الديمقراطية

سياسي حقق اختراقا في الانتخابات الماضية، ويتبنى خطا عينا زاد من تشردم الطبقة السياسية في البلاد.

المحاولات لتوفير حزام برلماني داعم للحكومة أثارت مخاوف من ارتهان المشيبي وفريقه الحكومي لحركة النهضة وحزب قلب تونس

ويرى مراقبون أن الأيام المقبلة ستكون حاسمة في علاقة بالحزام البرلماني الداعم لحكومة هشام المشيبي الذي أراد منه قيس سعيد رئيسا للوزراء ورجله الطبع بعيدا عن الأحزاب غير أن "شهر العسل" بين الطرفين سرعان ما انتهى لتظهر بوادر أزمة حقيقية بين ساكن قرطاج والقبصة. ودفعت هذه الخلافات المشيبي إلى بدء مفاوضات مع رؤساء الكتل النيابية بغية ضمان حزام برلماني يبعد عنه شيخ مصير سلفه الفخاخ الذي دفعته ضغوط النهضة وحلفائها إلى الاستقالة.

ومن بينهم القيادي البارز ووزير التربية الأسبق سالم الأبيض بفايروس كورونا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عددا من نواب الكتلة الديمقراطية تعمدوا التصعيد مع المشيبي باعتبار أنهم في المعارضة لذلك فإن رئيس الحكومة يجس نبض هذه الكتلة.

ويلف الغفوض مصير الأطراف التي ستدعم حكومة هشام المشيبي في الفترة المقبلة بالرغم مما يدور في الكواليس حديث عن استعدادات الترويكا الجديدة للإعلان عن جبهة موسعة لدعم ساكن القصة الجديد.

وتعول النهضة على اتخاذ دعم المشيبي ركيزة لتكوين هذه الجبهة التي ستكون حتما وفقا لمراقبين داعمة كذلك لبقاء رئيسها راشد الغنوشي رئيسا للبرلمان التونسي بعد أن واجه في وقت سابق شبح الإطاحة به.

ومن جهة أخرى، يبحث حزب قلب تونس الذي واجه اتهامات بالفساد جعلته يعيش في البداية عزلة سياسية عن نفوذ له في الحكومة.

ولكن يبقى أكبر طرف مثير للقلق الأوساط السياسية إذا كان طرفا في الحكم هو ائتلاف الكرامة وهو مكون

المشروع الذي يصب في إطار خدمة مصلحة المواطن التونسي. كما تناول اللقاء الوضع الاقتصادي والاجتماعي بولاية (محافظة) قفصة، التي ينويها المكي في البرلمان، وعددا من الإنشكاليات التي تعيشها الجهة خاصة على المستوى التنموي حيث عبر رئيس الحكومة عن اهتمامه الشخصي بهذه الولاية ووعده بتخصيص مجلس وزاري لفائدتها الشهر المقبل، مؤكدا في هذا السياق استعداد الحكومة للانطلاق في حلحلة المشاكل الخاصة المتعلقة بالمستشفى الجامعي بقفصة والشروع في إنجاز الطريق السيارة التي ستربط الولاية بباقي جهات الوسط.

ويرى مراقبون أن بيان الحكومة تعدد عدم التطرق للمشاورة الجارية بين المشيبي والأحزاب حيث بحث رئيس الحكومة رسائل إلى هذه الأحزاب مفادها أنه مستعد للتعاون معها تفاديا لسيطرة "الترويكا الجديدة" والتي تضم أحزاب قلب تونس، حركة النهضة، وحزب ائتلاف الكرامة على حكومته.

كما أن اللقاء الذي جمعه بنائب عن حركة الشعب جاء في ظرف استثنائي حيث أصيب عدد من قيادات الحركة

الديمقراطي وحركة الشعب (38 نائبا)، هيكل المكي. وتطرق اللقاء حسب بيان نشرته رئاسة الحكومة إلى أهمية المحافظة على توازنات المالية العمومية وإلى مشروع ميزانية الدولة لسنة 2021 حيث تم التأكيد على الطابع الاجتماعي لهذا



المشيبي يريد مزيدا من الضمانات من البرلمان

على السطح في الآونة الأخيرة وتعددت مظاهرها رغم محاولة الرجلين التكنم عن أي أزمة عابرة بينهما. واستقبل المشيبي بعد ظهر الأربعاء بقصر الحكومة بالقبصة النائب عن الكتلة الديمقراطية بمجلس نواب الشعب، وهي كتلة تضم حزبي التيار

تعددت مؤخرا اللقاءات بين المشيبي وقادة الأحزاب في سياق مشاورات في ظاهرها تتمحور حول الوضع العام في البلاد لكنها تخفي رغبة رئيس الحكومة الجديد في ضمان حزام برلماني داعم له لتفادي مصير سلفه إلياس الفخاخ الذي دفعته ارتهان التي كرستها حركة النهضة الإسلامية وحلفائها إلى الاستقالة.

ولكن هذه المحاولات لتوفير مناخ ملائم للحكم أساسه التفاهم والتناغم بين باربو (مقر البرلمان) والقبصة (مقر الحكومة) أثارت مخاوف من ارتهان هذه الحكومة لحركة النهضة وحزب قلب تونس. وعززت هذه المخاوف خلافات بين المشيبي والرئيس قيس سعيد طفت